مجلـــة كليـــة التربيـــة طرابلـــس

Journal of the Faculty of Education Tripoli

قراءة أبي جعفر المدني في ميزان النحاة

عبدالسلام سليمان الأطرش

قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، كلية التربية طرابلس، جامعة طرابلس، طرابلس، ليبيا.

البريد الإلكتروني: a.alatrish@uot.edu.ly

Article history

Received: May 13, 2024 Accepted: May 25, 2024

الملخص:

تناول هذا البحث المواضع التي انفردَ بها أبو جعفر المدنيّ عنْ باقي القُرّاءِ العشرة، وتعرّضت للنقد، فبيّن مواقف النحاة منها، وقد مهّد البحث بحديث مختصر عن أبي جعفر المدنيّ، وهو أحد القرّاء العشرة المشهورين، ثمّ تناول البحث تلك المواضع -وهي سبعة مواضع- بالدراسة، فبيّن أنّ بعض النحاة ذهب إلى انتقاد قراءة أبي جعفر في هذه المواضع، ومنهم: أبو عمرو بن العلاء، والفرّاء، وأبو حاتم، والطبري، والزجّاج، والنحّاس، والزمخشري، فبيّن البحث توجيه هذه القراءات، وما يجب أن تُحمل عليه، من خلال آراء نحاة آخرين، ومنهم: ابن جنّي، وابن مالك، وأبو حيّان الأندلسي، والسمين الحلبي، والسيوطي، وغيرهم، وخَلُص البحث إلى أنّ قراءة أبي جعفر في هذه المواضع التي انفرد بها عن العشرة؛ لها أوجُهٌ في العربية يمكن أنْ تُحمل عليها، وبالتالي لا يسوغ نقدها فضلا عن تضعيفها.

الكلمات المفتاحية: قراءة-أبي جعفر المدني، القراءات العشر، التوجه النحوي.

Abu Jaafar Al-Madani's Recitation among Grammarians

A B S T R A C T:

What Abu Jaafar Al-Madani singled out for the rest of the ten reciters between the criticism and guidance of grammarians. This research dealt with the places that Abu Jaafar Al-Madani was unique to the rest of the ten reciters which were subjected to criticism, so he clarified the grammarians' views about them. Some grammarians criticized the reading of Abi Jaafar in these places, including: Abu Amr bin Al-Alaa, Al-Farra, Abu Hatim, Al-Tabari, Al- Zajjaj, Al-Nahhas, and Al-Zamakhshari. Hence, this research showed the guidance of these readings, and what they should be based on, through the opinions of other grammarians among them: Ibn Jinni, Ibn Malik, Abu Hayyan Al-Andalusi, Al-Samin Al-Halabi, Al-Suyuti, and others. It concluded that Abu Jaafar' reading in these places, which he isolated from the ten; It has aspects in Arabic that can be interpreted against it, and therefore it is not permissible to criticize or weaken it.

Keywords: Abu Jaafar Al-Madani's reading, the ten readings< Grammatical guidance for reading, reading criticism.

المقدمة:

الحمد الحمد لله الذي تكفّل بحفظ كتابه فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر: 9)، ويسّر على الناس قراءته وحفظه فقال: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾ (القمر: 17)، ثمّ الصلاة والسلام الأتمّان الأكملان على المبعوث رحمة للعالمين، نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أمّا بعد، فإنّ من رحمته تعالى بعباده أنْ أنْزل القرآن ليكون حاويا للهجات العرب، فأنزله على سبعة أحرف، كلها كاف شاف، وهذا بحث تناولت فيه قراءة أحد القرّاء العشرة، وهو أبو جعفر المدنيّ، في مواضع انفرد فيها بالقراءة عن باقي القرّاء العشرة، وتعرّضت للنقد، فكان عنوان البحث: (قراءة أبي جعفر المدني في ميزان النحاة)، ومن الأسباب التي دفعتني إلى هذا الموضوع صلته بالقرآن الكريم، وقد تأكّد في نفسي أنّ البحث في هذا الموضوع يصلني بكتاب الله وقراءاته، وتفسيره، وتدبّره، إضافة إلى أنّ هذه القراءة تعرضت كغيرها من القراءات للطعن والانتقاد من بعض النحاة، فلم تسلم حتى القراءات السبعية من الطعن، فضلا عن الثلاث المتمّمة للعشرة، فأردتُ الدفاع عنها، وبيان توجيهات العلماء لها، يقول ابن الجزري متحدّثا عنها: «والعجب ممن يطعن في هذه القراءة أو يجعلها من الشواذّ، وهي لم يكن بينها وبين غيرها من السبع فرق كما بيناه» (ابن الجزري، 2006م، 2/333، 334)، وكذلك فإنّ أبا جعفر له مكانته الرفيعة، فهو أحد القرّاء العشرة المشهورين، أقرأ الناس في المسجد النبوي نحوا من ستين سنة، وكان من تلاميذه: الإمام نافع المدنيّ، أحد القرّاء السبعة.

يهدف البحث إلى إبراز أهمية علم النحو في توجيه القراءات القرآنية، وبيان الأوجه التي يمكن أنْ تُحمل عليها قراءة أبي جعفر، وقد انحصر البحث في القراءات التي انفرد بها عن باقي القرّاء العشرة، وتعرّضتْ للطعن من بعض النحاة، واعتمدتُ في تحديد القراءات التي انفرد بها على كتاب (الشمعة في انفراد الثلاثة عن السبعة)، لعثمان بن عمر الناشري (ت848هـ) –وهو تلميذ ابن الجزري– حيث ذكر المؤلّف ما انفرد به كلٌّ من القرّاء الثلاثة المكمّلين للعشرة –أبو جعفر المدنيّ، ويعقوب الحضرمي، وخلف العاشر– بالإضافة إلى كتب القراءات المشهورة، وأمّا تحديد ما تعرّض للطعن من تلك الانفرادات، فقد رجعت فيه إلى كتب التفسير والقراءات ومعاني القرآن وإعرابه وكتب النحاة.

وتكمن أهميّة البحث في الدفاع عن قراءة أبي جعفر المدنيّ وبيان الأوجه التي يمكن أنْ تُحمل عليها.

وكان منهجي في هذا البحث وصفيا يعتمد التحليل والمقارنة، ورتّبتُ الآيات القرآنية بحسب ترتيبها في المصحف الشريف؛ حتّى يسهل الوصول إليها، أُبيّن في بداية كل موضع من المواضع السبعة التي انفرد بها أبو جعفر قراءةَ الجمهور، ثمّ قراءةَ أبي جعفر، ثمّ أذكر اعتراضات النحاة، وأسبابها، ثمّ أقوال النحاة الذين دافعوا عن القراءة وتوجيهاتهم، ثمّ التعقيب بعد ذلك.

هذا وقد مهّدت للبحث بالتعريف بأبي جعفر –باختصار– ثم تناولت بالعرض والدراسة والتوجيه القراءات – موضوع الدراسة– وهي سبع قراءات، وختمت البحث بخاتمة ضمّنتها أهمّ نتائجه.

الدراسات السابقة:

وجدت بعض الدراسات التي تناولت قراءة أبي جعفر ولكنها اختلفت عن دراستي ومنها:

1- التوجيه اللغوي للقراءات التي انفرد بها القرّاء الثلاثة المكمّلين للعشرة[1]، وقسم الباحث رسالته إلى ثلاثة فصول: الأول: المستوى الصوتي، والثاني: المستوى النحوي، والثالث: المستوى الصرفي، وقد وجّه الباحث القراءات التي انفرد بها القرّاء الثلاثة دون ذكر لطعن النحاة في بعض تلك الانفرادات.

2- التوجيه اللغوي لقراءة أبي جعفر المدنيّ المستوى النحوي والصرفي نموذجا[2]، وقد قامت الباحثة بتوجيه قراءة أبي جعفر سواء ما كان منها مشتركا مع غيره من القرّاء أم ما انفرد به أبو جعفر، من خلال كتب توجيه القراءات المختلفة، ولم تتعرّض أيضا لأيّ طعن من النحاة في قراءته.

3- أصول قراءة أبي جعفر المدنيّ جمعا وتوجيها من طريق الدرة المضية[3]، وهذا البحث متعلّق بأصول قراءة أبي جعفر دون فرشها، ومجاله علم القراءات.

أولا- التمهيد: ترجمة أبي جعفر المدنيّ:

(1). وهي رسالة (ماجستير) للباحث محمد العودات، نوقشت بجامعة العلوم الإسلامية العالمية، في عمان، بتاريخ 2013م.

(2). وهي أيضا رسالة (ماجستير) للباحثة زينب بوبقار، نوقشت بجامعة منتوري- قسنطينة، في الجزائر، للعام الجامعي 2010/2009م.

(3). وهو بحث للدكتور عبدالله إسحاق، منشور في مجلة الدراسات الإسلامية والعربية بدمنهور، في مصر، ع 4، ج2، 2019م.

هو يَزيد بن القعقاع، أبو جعفر المخزومي بالولاء المدنيّ القارئ، أحد القرّاء العشرة، تابعي مشهور كبير القدر، قيل أنه قرأ على أبي هريرة وابن عبّاس، وثَّقه ابن مَعين والنسائي، انتهت إليه رياسة القراءة في المدينة المنوّرة في عهده، أقرأ الناس نحوا من ستين سنة، وكان من تلاميذه الإمام نافع المدنيّ أحد القرّاء السبعة المشهورين، وكان من العبّاد، حدّث عنه الإمام مالك وقال: كان أبو جعفر رجلا صالحا يُقرئ الناس بالمدينة، وكان من أعلى القرّاء إسنادا، رُوي أنّه كان يصوم يوما ويفطر يوما، وهو صوم داود -عليه السلام- واستمرّ على ذلك مدّة من الزمان، فقال له بعض أصحابه في ذلك، فقال: إنما فعلتُ ذلك أروّض به نفسي لعبادة الله تعالى، وكان يؤمّ الناس بالكعبة، وصلى وراءه عبد الله بن عمر، توفي أبو جعفر بالمدينة، بعد أنْ عاش بضعا وثمانين سنة، وقد اختُلِف في سنة وفاته، فقيل سنة ثلاثين ومائة للهجرة، وقيل غير ذلك. (ابن سعد، 1408هـ، 151/1، ابن خلّكان، 274/6-276، الذهبي، 1995، 172/1-178، الذهبي، 1982م، 287،288/5، الذهبي، 1985م، 130/1، ابن الجزري، 2006م، 333/2، 334، ابن الجزري، 1999م، 27/1، 28، ابن العماد الحنبلي، 1986م، 126/2).

ثانيا- قراءات أبي جعفر التي انفرد بها ومواقف النحاة منها:

1. **قال تعالى:** ﴿**وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ**﴾ (البقرة: 34).

قراءة جمهور القرّاء بجرّ (للملائكةِ)، وقرأ أبو جعفر المدنيّ والأعمش ﴿للملائكةُ﴾ -بالرفع (ابن جنّي، 1994م،71/1، ابن الجزري، 210/2، 211، الناشري، 1428هـ، ص358، الخطيب، 2002م، 79/1).

ومعلوم أنّ اللام تجرّ الاسم، فما كان من بعض النحاة إلاّ الهجوم على هذه القراءة، لمخالفتها قواعدهم، قال الزجّاج بعد ذكره قراءة أبي جعفر المدنيّ: «وأبو جعفر من جِلَّةِ أهل المدينة، وأهلِ الثَّبتِ في القَراءَةِ، إلّا أنّه غلط في هذا الحرف؛ لأنّ (الملائكة) في موضع خفض، فلا يجوز أن يُرفع المخفوض، ولكنه شبَّه تاءَ التأنيث بكسر ألف الوصل؛ لأنّك إذا ابْتدأتَ قلت: اسْجُدوا. وليس ينبغي أن يُقرأ القرآن بتوهم غيرِ الصواب» (الزجّاج، 1988م، 111/1، 112) وقال النحّاس: «ورُويَ عن أبي جعفر أنه قرأ ﴿**للملائكةُ اسْجُدُوا**﴾ وهذا لحن لا يجوز» (النحاس، 1988م، 212/1) وقال ابن جنّي بعد ذكره لهذه القراءة: «هذا ضعيف عندنا جدًّا؛ وذلك أنّ (الملائكة) في موضع جرّ، فالتاء إذن مكسورة، ويجب أن تسقط ضمة الهمزة من (اسجدوا) لسقوط الهمزة أصلًا إذا كانت وصلًا، وهذا إنما يجوز ونحوه إذا كان ما قبل الهمزة حرف ساكن صحيح، نحو قوله عز وجل: ﴿**وَقَالَتُ اخْرُجْ**﴾ (يوسف: 31)» (ابن جنّي، 1994م، 71/1) وقال الزمخشري: «وقرأ أبو جعفر ﴿**للملائكةُ اسْجُدُوا**﴾ بضم التاء للاتباع ولا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإتباع إلّا في لغة ضعيفة» (الزمخشري، 1998م، 254/1) وقال العكبري: «الجمهور على كسر التاء، وقرئ بضمّها وهي قراءة ضعيفة جدا»، ثمّ اتّهم العكبري الراوي بعدم الضبط فقال: «وأحسن ما تُحمل عليه أن يكون الراوي لم يضبط على القارئ» (العكبري، 2001م، 44/1).

وقد ذهب نحاة آخرون إلى توجيه هذه القراءة بأكثر من توجيه، منها:

التوجيه الأول: أنّ ضمّ التاء كان إتباعا لحركة جيم (اسجُدوا)، وهذا لغة لبعض قبائل العرب، وهم أزد شنوءة، قال أبو حيّان الأندلسي: «وقرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع وسليمان بن مهران: بضم التاء، اتباعاً لحركة الجيم، ونُقِل أنّها لغة أزد شنوءة» (أبو حيان الأندلسي، 1993م، 302/1) ودافع أبو حيّان الأندلسي عن هذه القراءة فقال: «وإذا كان ذلك في لغة ضعيفة، وقد نُقِل أنها لغة أزد شنوءة، فلا ينبغي أن يُخطَّأ القارئ بها ولا يُغلَّط، والقارئ بها أبو جعفر، أحد القراء المشاهير الذين أخذوا القرآن عرضاً عن عبد الله بن عباس وغيره من الصحابة، وهو شيخ نافع بن أبي نعيم، أحد القراء السبعة» (أبو حيان الأندلسي، 1993م، 302/1) وقال العكبري: «وقيل: إنه نوى الوقف على التاء ساكنة، ثم حرّكها بالضم اتباعا لضمة الجيم، وهذا من إجراء الوصل مجرى الوقف» (العكبري، 2001م، 44/1).

التوجيه الثاني: أنّ التاء أشبهت همزة الوصل في كونها تسقط في الوصل أحيانا مثل همزة الوصل، وكلاهما ليس بأصل، ولذا ضمّت، يقول أبو حيّان الأندلسي: «وقد عُلّل ضم التاء لشبهها بألف الوصل، ووجه الشبه أنّ الهمزة تسقط في الدرج لكونها ليست بأصل، والتاء في (الملائكة) تسقط أيضاً، لأنها ليست بأصل، ألا تراهم قالوا: الملائك؟» (أبو حيان الأندلسي، 1993م، 302/1).

التوجيه الثالث: أنّ ضمّ التاء جاء لأنّ العرب تكره الضمّ بعد الكسر، كما قال أبو حيّان الأندلسي: «وقيل: ضُمَّتْ لأنّ العرب تكره الضمّة بعد الكسرة لثقلها» (أبو حيان الأندلسي، 1993م، 302/1)

وبالتالي فإنّ حمل قراءة أبي جعفر المدنيّ على إحدى هذه التوجيهات أولى من الطعن فيها.

2. **قال تعالى: ﴿فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللهُ﴾** (النساء: 34).

قراءة الجمهور برفع لفظ الجلالة، وقرأ أبو جعفر بنصبه (ابن جني، 1994م، 188/1، ابن الجزري، 249/2، الناشري، 1428هـ، ص363، الخطيب، 2002م 63/2).

اعترض بعض النحاة على هذه القراءة، قال الفرّاء في سياق حديثه عنها: «فتجعل الفعل لـ(ما)، فيكون في مذهب مصدر، ولستُ أشتهيه؛ لأنّه ليس بفعل لفاعل معروف، وإنما هو كالمصدر» (الفراء، 1983م، 243/1) وكذلك انتقد الطبري قراءة أبي جعفر فقال: «والصوابُ من القراءة في ذلك ما جاءت به قرأة المسلمين من القراءة، مجيئًا يقطع عذرَ من بَلغه ويُثبّتُ عليه حجته، دون ما انفرد به أبو جعفر فشذّ عنهم، وتلك القراءة ترفع اسم الله تبارك وتعالى: ﴿**بِمَا حَفِظَ اللَّهُ**﴾، مع صحّة ذلك في العربية وكلام العرب، وقُبحِ نصبه في العربية، لخروجه عن المعروف من منطق العرب، وذلك أنّ العربَ لا تحذف الفاعلَ مع المصادر، من أجل أنّ الفاعل إذا حُذِف معها لم يكن للفعل صاحبٌ معروف» (الطبري، 297/8).

وذهب كثير من النحاة إلى توجيه قراءة أبي جعفر بعدّة توجيهات منها:

التوجيه الأول: أنّ (ما) بمعنى (الذي) وفي (حفظ) ضمير مرفوع يعود على (ما)، والتقدير: بالدين الذي حفظ الله، قال أبو حيّان: «فالظاهر أنَّ (ما) بمعنى (الذي)، وفي حفظ ضمير يعود على (ما) مرفوع أي: بالطاعة والبرّ الذي حفظ الله في امتثال أمره» (أبو حيان، 1993م، 250/3، وانظر: النحاس 1988م،

452/1، ابن جني، 1994م، 188/1).

التوجيه الثاني: على تقدير مضاف محذوف، أي: بما حفظ دين الله، أو أمر الله، قال ابن جنّي: «هو على حذف المضاف؛ أي: بما حفظ دين الله وشريعة الله وعهود الله، ... وحَذْفُ المضاف في القرآن والشعر وفصيح الكلام في عدد الرمل سعة» (ابن جني، 1994، 188/1) وأكّد أبو حيّان تقدير مضاف معلّلا ذلك فقال: «وحذف المضاف متعيّنٌ تقديرُه؛ لأنّ الذات المقدّسة لا يُنسب إليها أنها يحفظُها أحد» (أبو حيان الأندلسي، 1993م، 250/3، وانظر: الدمياطي، 1998م، 241/1).

التوجيه الثالث: أنّ (ما) مصدرية، وفي حفظ ضمير مرفوع، والتقدير: بما حفظن اللهَ، أي: بحفظهنّ اللهَ، قال السمين الحلبي: «أن تكونَ (ما) مصدريةً، والمعنى: بما حفظن الله في امتثال أمره، وساغَ عودُ الضميرِ مفرداً على جمعِ الإناث، لأنّهنّ في معنى الجنس، كأنّه قيل: مِمَّنْ صَلَحَ، فعادَ الضميرُ مفرداً بهذا الاعتبار» (السمين الحلبي، 671/3، وانظر: ابن الجوزي، 1984م، 75/2).

واعترض البعض على هذا التوجيه؛ لأنّه بذلك يخلو الفعل (حفظ) من ضمير الفاعل، وهو هنا ضمير جماعة الإناث، قال العكبري: «وقال قوم هي مصدرية، والتقدير: حفظهنّ الله وهذا خطأ؛ لأنّه إذا كان كذلك، خلا الفعل عن ضمير الفاعل، لأنّ الفاعل هنا جمع المؤنث وذلك يظهر ضميره» (العكبري، 2001، ص248) وقال أبو حيّان: «قيل: وحُذف ذلك الضمير، وفي حذفه قبح لا يجوز إلّا في الشعر» (أبو حيان الأندلسي، 1993م، 250/3).

وردّ نحاة آخرون على هذا الاعتراض، كما ردّ السمين الحلبي بجعل الفاعل للجنس، قال أبو حيّان: «والأحسن في هذا أن لا يقال: إنّه حذف الضمير، بل يقال: إنّه عاد الضمير عليهنّ مفرداً، كأنه لوحظ الجنس، وكأنّ الصالحات في معنى مَنْ صَلحَ» (أبو حيان الأندلسي، 1993م، 250/3) وشبّهوا ذلك بقول الشاعر:

فإنْ تَعْهدِيني ولي لِمَّةٌ ** فإنَّ الحوادِثَ أودَى بها[4]

وقول الآخر:

فَلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ** ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إبقَالَها[5]

حيث لم يؤنَّث الفعل، وفاعله ضمير مؤنّث.

وبعد، فإنّ قراءة أبي جعفر لها ما يُسوّغها، والأولى قبولها وعدم الاعتراض عليها.

3. **قال تعالى:** ﴿**قَالَ رَبِّ احْكُمْ بِالْحَقّ**﴾ (الأنبياء: 112).

(4). البيت من المتقارب، وهو للأعشى، والشاهد فيه (الحوادث أودى بها) حيث لم تلحق تاء التأنيث الفعل (أودى) مع كونه مسندا إلى ضمير مستتر يعود على مؤنّث وهو (الحوادث)، (الأعشى، ص 171، وسيبويه، 1988م، 46/2، ويعقوب، 1999م 100/1).

(5). البيت من المتقارب وهو لعامر بن جوين، والشاهد الشطر الثاني، ووجه الاستشهاد كالبيت الذي سبقه، (سيبويه، 1988، 46/2، ويعقوب، 1999م، 640/2).

قراءة الجمهور بجر (ربِّ)، وقرأ أبو جعفر (رَبُّ) –بالرفع– (ابن خالويه، ص96، ابن الجزري، 2325، الناشري، 1428، ص376، الخطيب، 2002م، 69/6).

ذهب بعض النحاة إلى تلحين هذه القراءة وتضعيفها، لأنّه لا يجوز عندهم أنْ يُبنى المنادى المضاف على الضم وحرف النداء والمضاف إليه محذوفان، قال النحّاس بعد إيراده لقراءة أبي جعفر: «وهذا عند النحويين لحن، لا يجوز عندهم: رجلُ أقبلْ، حتّى تقول: يا رجلُ أو ما أشبهه» (النحاس، 1988م، 84/3) وقال ابن جنّي بعد ذكره لقراءة أبي جعفر: «هذا عند أصحابنا ضعيف، أعني حذف حرف النداء مع الاسم الذي يجوز أن يكون وصفا لـ(أيّ)، ألا تراك لا تقول: رجلُ أقبل؛ لأنّه يمكنك أنْ تجعل الرجل وصفا لـ(أيّ)، فتقول: يأيّها الرجل ... و(رَبُّ) مما يجوز أن يكون وصفا لـ(أيّ)، ألا تراك تُجيز يأيّها الربُّ؟ قال أصحابنا: فلم يكونوا ليَجمعوا عليه حذف موصوفه وهو (أيّ)، وحذف حرف النداء جميعا» (ابن جني، 1994م، 69/2، 70) وقال العكبري بعد ذكره لقراءة أبي جعفر: «وهو غير جائز عند البصريين؛ لأنّ(يا) لا تُحذف مع النكرة، وأجازه الكوفيون» (العكبري، 1996م 155/2) وقال القونوي عن قراءة أبي جعفر: «ولا يبعد أنْ يُقال: إنّ قراءة الضمّ شاذة» (القونوي، 2001م، 608/12).

وذهب نحاة آخرون إلى توجيه قراءة أبي جعفر وإجازتها، حيث قال أبو حيّان الأندلسي: «وليس هذا من نداء النكرة المُقْبَل عليها، بل هذا من اللغات الجائزة في (يا غلامي)، وهي أنْ تبنيه على الضمّ وأنت تنوي الإضافة، لمّا قطعته عن الإضافة وأنت تريدها بنيته، فمعنى (رَبُّ): يا ربي» (أبو حيان الأندلسي، 1993م، 319/6) وكذا ذكر السمين الحلبي (السمين الحلبي، 218/8) وذكر في موضع آخر أنّ المنادى المضاف إلى ياء المتكلم فيه ستّ لغات فقال: «اعلم أنَّ في المنادى المضافِ إلى ياء المتكلم ستَّ لغاتٍ ... السادسة: بناءُ المضاف إليها على الضمِّ تشبيهاً بالمفرد، نحو قراءةِ مَنْ قَرَأ : ﴿**قَالَ رَبُّ احْكُمْ بِالْحَقِّ**﴾» (السمين الحلبي، 359/1، 360) وذكر ابن الجزري أنّ قراءة أبي جعفر جاءتْ على لغة معروفة جائزة (ابن الجزري، 325/2، وانظر: الدمياطي1998م، ص395) واستشهد السيوطي لقراءة أبي جعفر بشواهد من القراءات وكلام العرب المنثور –وسيأتي ذكرها– ثمّ وجهها قائلا: « وَوُجِّه بأنّه لَمّا حذف المعاقب للتنوين؛ [وهو هنا ياء المتكلم من ربّ] بُني على الضمّ كما بُني ما ليس بمضاف إذا حذف تنوينه» (السيوطي، 1998م، 438/2).

وكذا دافع الألوسي عن قراءة أبي جعفر ونفى عنها الشذوذ، وذكر أنّها جاءتْ على «لغة حكاها سيبويه في المضاف إلى ياء المتكلّم حال ندائه ولا شذوذ فيه» (الآلوسي، 108/17، وانظر: القونوي، 2001م، 279/6).

كما أنّ ابن مالك ذكر أنّ هناك وجها لمجيء المنادى المضاف مبنيّا على الضمّ –كما في قراءة أبي جعفر فقال: «وذكروا –أيضا– وجها سادسا وهو الاكتفاء من الإضافة بنيتها، وجعل الاسم مضموما كالمنادى المفرد، ومنه قراءة بعض القراء: ﴿**رَبُّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ**﴾ (يوسف:33)» (ابن مالك، 1982م، 1323/3) وهي قراءة ابن محيصن –كما سيأتي بعد قليل–.

هذا وقد جاءتْ عدّة شواهد تؤيّد قراءةَ أبي جعفر، فمن ذلك شواهد من القراءات القرآنية، مثل قراءة

أبي جعفر نفسه في قوله: ﴿**قَالَ رَبُّ انصُرْنِي بِمَا كَذَّبُونِ**﴾ (المؤمنون:26) حيث قرأ (ربُّ) مثل قراءته الأولى، (العكبري، 1996م، 155/2، الخطيب، 2002م، 165/6) ومن القراءات أيضا قوله تعالى: ﴿**يَا قَوْمِ ادْخُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ**﴾ (المائدة:21) حيث قرأ ابن محيصن ﴿يا قَوْمُ﴾ –بضم الميم– حيث وقع في القرآن، ورُوِي ذلك عن ابن كثير (ابن الجوزي، 1984م، 323/2، أبو حيان الأندلسي، 1993م، 469/3، الخطيب، 2002م، 249/2، 250).

ومن الشواهد من منثور الكلام –مع وجود حرف النداء– ما رواه سيبويه عن بعض العرب أنهم يقولون: يا رَبُّ اغفِر لي، ويا قومُ لا تَفعلوا (سيبويه، 1988م، 209/2)، ومن الشواهد النثرية المطابقة لقراءة أبي جعفر قول العرب: افتدِ مخنُوقُ، وأصبِحْ ليلُ، أي: يا مخنوقُ، ويا ليلُ (ابن جني، 1994م، 70/2).

وبعد، فالذي يترجّح أنّ قراءة أبي جعفر، جاءت موافقة لكلام العرب ولقراءات قرآنية، فالواجب قَبولها، وعدم الطعن فيها.

4. **قال تعالى** : ﴿**يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ**﴾ (النور: 43).

قرأ جمهور القرّاء (يَذهَب) –بفتح الياء والهاء– وقرأ أبو جعفر المدنيّ (يُذهِب) –بضمّ الياء وكسر الهاء–من الفعل (أَذْهَبَ) (ابن جني، 1994م، 114/2، ابن الجزري، 332/2، الناشري، 1428، ص378، الخطيب، 2002م، 286/6).

ذهب بعض النحاة إلى تلحين هذه القراءة؛ لأنّ الفعل (يُذهِب) يتعدّى إلى مفعوله دون الحاجة إلى زيادة الباء فيه، قال الطبري بعد أن اختار قراءة الجمهور دون غيرها: «وأنّ العرب إذا أدخلت الباء في مفعول (ذهبتُ)، لم يقولوا إلا: ذهبتُ به، دون أذهبتُ به، وإذا أدخلوا الألف في (أذهبت) لم يكادوا أن يدخلوا الباء في مفعوله، فيقولون: أذهبته وذهبت به» (الطبري، 203/19) وممّن لحّن القراءة: الأخفشُ وأبو حاتم (النحاس، 1988م، 142/3) وقال الزجّاج: «وقرأ أبو جعفر المدنيّ ﴿**يُذْهِبُ بِالْأَبْصَارِ**﴾ ولم يقرأ بها غيره، ووجهها في العربية ضعيف» (الزجاج، 1988م، 50/4).

وقد ذهب نحاة آخرون إلى الدفاع عن قراءة أبي جعفر وتوجيهها، قال أبو حيّان الأندلسي رادّا على مَن لحّن هذه القراءة مدافعا عن قارئها: «وليس بصواب؛ لأنّه لم يكن ليقرأ إلاّ بما رُوي، وقد أخذ القراءة عن سادات التابعين الآخذين عن جلّة الصحابة: أُبيّ وغيره، ولم ينفرد بها أبو جعفر بل قرأه شيبة كذلك» (أبو حيان الأندلسي، 1993م، 427/6).

ووُجِّهتْ قراءة أبي جعفر بعدّة توجيهات، منها ما ذكره ابن جنّي حين قال: «الباء زائدة، أي: يُذهِبُ الأبصار، ومثله في زيادة الباء في نحو هذا، قوله: ﴿**وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ**﴾ (البقرة: 195) وقول الهذلي:

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ ** مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ[6]

أي: شربن ماء البحر ... واعلم مِنْ بعدُ أنّ هذه الباء إنّما تُزاد في هذا النحو كقوله: ﴿**يُذْهِبُ بِالْأَبْصَارِ**﴾، ﴿**وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ**﴾ لتوكيد معنى التعدي، كما زيدت اللام لتوكيد معنى الإضافة في قولهم :

** **يا بُؤسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّارًا لِأَقْوَامِ**[7]

وكما زيدت الياءان لتوكيد معنى الصفة في أَشقريٍّ ودَوَّارِيٍّ وكَلَّابِيٍّ، وكما زيدت التاء لتوكيد معنى التأنيث في فَرَسَة وعَجُوزَة، فاعرف ذلك، ولا تُرَيّنّ الباء في: ﴿**يُذْهِبُ بِالْأَبْصَارِ**﴾ مزيدة زيادة ساذجة» (ابن جني، 1994م، 114/2، 115) وممن ذكر هذا التوجيه النحّاس، والزمخشري، وابن عطيّة، والقرطبي، وأبو حيّان الأندلسي، والدمياطي (النحاس، 1988م، 142/3، الزمخشري، 1998م، 311/4، ابن عطية، 2001م، 190/4، القرطبي، 2006م، 311/15، أبو حيّان الأندلسي، 1993م، 427/6، الدمياطي، 1998م، ص412).

قال الرضي عن زيادة الباء: «وتزاد سماعا بكثرة في المفعول به» (الرضي، 1996م، 282/4).

وقد ذكر ابن هشام عدّة مواضع لزيادة الباء، منها زيادتها في المفعول به (ابن هشام، 2000م، 160/2-166) وذكر شواهد عديدة على ذلك منها قوله تعالى: ﴿**وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ**﴾ (مريم: 25) ﴿**وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ**﴾ (الحج: 25) ﴿**مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ**﴾ (الحج: 15) ﴿**فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ**﴾ (ص: 33) ومن الشواهد الشعرية:

نحنُ بني ضبّةَ أصحابُ الفلجْ ** نضربُ بالسيف ونرجُو بالفرجْ[8]

أي: نرجو الفرج.

هُنَّ الحَرائرُ لا رَبَّاتُ أَخْمِرةٍ ** سودُ المَحاجِرِ لا يَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ [9]

أي: يقرأن السور.

ومن زيادة الباء في مفعول (كفى) قوله عليه الصلاة والسلام: «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ» (رواه أبو داود وغيره وصحّحه الألباني، أبو داود، 298/4، ورقم الحديث 4992، الألباني،

(6). البيت من الطويل وهو لأبي ذؤيب الهذلي، والشاهد (شربن بماء البحر) حيث جاءت الباء زائدة (ابن جنّي، 2000، 146/1، يعقوب، 1999م، 154/1).

(7). عجُز بيت من البسيط، وصدره: قالَتْ بَنُو عامِرٍ خالُوا بني أَسدٍ، وهو للنابغة الذبياني، والشاهد فيه (يا بؤس للجهل)، يريد: يا بؤس الجهل، فأقحم اللام بين المضاف والمضاف إليه توكيدا للإضافة (النابغة الذبياني، ص82، سيبويه، 1988م، 278/2، يعقوب، 1999م، 908/2، 909).

(8). البيت من الرجز، وهو للنابغة الجعدي، والشاهد فيه (ونرجو بالفرج) حيث جاءت الباء زائدة في المفعول به (ابن الأنباري، 284/1، ابن هشام، 2000م، 162/2، يعقوب، 1999م، 1130/3).

(9). البيت من البسيط، وهو للراعي النميري، والشاهد فيه (لا يَقْرَأْنَ بالسُّوَر) حيث جاءت الباء زائدة في المفعول به (الراعي النميري، 1980م، ص 122، المرادي، 2001، ص 217، يعقوب، 1999م، 449/1).

1995م، 38/5، ورقم الحديث 2025).

وصرّح ابن يعيش بأنّ زيادة الباء أكثر مواضعها في المفعول به، فقال: «وأمّا زيادتها مع المفعول، وهو الأكثر، فقولُه تعالى: ﴿**وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ**﴾ (البقرة: 195) فالباء فيه زائدة، والمعنى: لا تلقوا أيْدِيَكم، والذي يدلّ على زيادتها هنا قوله تعالى: ﴿**وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ**﴾ (النحل:15) وقال سبحانه: ﴿**وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ**﴾ (الحجر: 19) ألا ترى أنّ الفعل قد تعدّى بنفسه من غير وَساطة الباء، ومن ذلك ﴿**أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى**﴾ (العلق: 14) الباء زائدةٌ لقوله تعالى: ﴿**وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ**﴾ (النور: 25) من غيرِ باء، ويجوز أن تكون الباء في قوله تعالى: ﴿**تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ**﴾ (المؤمنون: 20) زائدة، والمعنى: تنبت الدهنَ، فيكون (الدهن) المفعول، والباء على هذا زائدة» (ابن يعيش، 2001م، 479/4).

ومن خلال ما سبق يتبيّن أنّ زيادة الباء في المفعول به جاءت به شواهد كثيرة من شعر ونثر من القرآن والحديث، وبالتالي فإنّ قراءة أبي جعفر موافقة للكلام العربي ولم تخرج عنه.

والتوجيه الثاني لقراءة أبي جعفر هو أن الفعل (يُذهبُ) ضُمِّن معنى: يَلوي أو يَستأثر، وكلاهما يتعدّى بالباء، وهو ما ذكره ابن جنّي فقال: «وإن شئتَ حملتَه على المعنى، حتّى كأنّه قال: يكاد سنى برقه يلْوِي بالأبصار أو يستأثر بالأبصار» (ابن جني، 1994م، 115/2) وذكر ابن جنّي أنّ أسلوب التضمين شائع في اللغة فقال: «ووجدتُ في اللغة من هذا الفنّ شيئا كثيرا لا يكاد يُحاط به، ولعلّه لو جُمع أكثره لا جميعه لجاء كتابا ضخما، وقد عرفتَ طريقه، فإذا مرّ بك شيء منه فتقبَّله وأنِسْ به، فإنّه فصل من العربية لطيف، حسن يدعو إلى الأُنس بها والفقاهة فيها» (ابن جني، 310/2).

والتوجيه الثالث لقراءة أبي جعفر ذكره أبو حيّان، وهو: «أنّ الباء بمعنى (مِنْ) والمفعول محذوف تقديره: يُذهبُ النورَ من الأبصار، كما قال:

** **شُرْبَ النزيفِ ببردِ ماءِ الحشْرجِ**[10]

يريد: من برد» (أبو حيان الأندلسي، 1993م، 427/6) وممّن ذكر هذا التوجيه أيضا الدمياطي (الدمياطي، 1998م، ص412).

ومجيء الباء بمعنى (مِن) ذكره النحاة، قال المرادي: «الحادي عشر- التبعيض: وعبّر بعضهم عن هذا بموافقة (مِنْ)، يعني التبعيضيّة، وفي هذا المعنى خلاف، وممن ذكره الأصمعي، والفارسي في التذكرة، ونُقِل عن الكوفيين (ابن مالك، 1990م، 153/3، ابن هشام، 2000م، 140/2) وقال به القتبي (هو ابن قتيبة، ابن قتيبة –ب–، ص301، ابن قتيبة –أ–، ص515) وابن مالك (ابن مالك، 1990م، 153/3) واستدلوا على ذلك بقوله تعالى ﴿**يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ**﴾ (الإنسان: 6) أي: منها ... وجعل قوم من ذلك الباء في قوله تعالى: ﴿**وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ**﴾ (المائدة: 6)... ولم ترد باء التبعيض عند مثبتيها إلّا مع الفعل

(10). عجُز بيت من الكامل، وهو لعمر بن أبي ربيعة –ونُسب لغيره أيضا– والشاهد فيه (ببردِ ماءِ الحشْرجِ) حيث جاءت الباء بمعنى (مِنْ)، (ابن أبي ربيعة، 1996م، ص 92، المرادي –ب–، 2001م، ص 44، يعقوب، 1999م، 159/1).

المتعدي، وقد أنكر قوم منهم ابن جنّي (ابن جني، 2000م، 144/1) ورود باء التبعيض، وتأوّلوا ما استدلّ به مثبتو ذلك، على التضمين، قال ابن مالك (ابن مالك، 1990م، 153/3): والأجود تضمين شربن معنى: روين» (المرادي –ب–، 2001م، ص43، 44).

ومن الشواهد الشعرية أيضا على مجيء الباء بمعنى (مِنْ) قوله:

شَرِبَتْ بماءِ الدُّحْرُضَيْنِ فأَصْبَحتْ ** زَوْرَاءَ تَنْفِرُ عَنْ حِياضِ الدَّيْلَمِ[11]

وممّن ذكر جواز مجيء الباء بمعنى (مِنْ) ابن هشام والسيوطي والأشموني (ابن هشام، 2000م، 140/2، السيوطي، 1998م، 335/2، الأشموني، 1955م، 293/2).

والتوجيه الرابع لقراءة أبي جعفر أنّ الجار والمجرور (بالأبصار) متعلّق بمصدر الفعل المذكور (يُذهب)، أي: ذهابه بالأبصار أو: إذهابه بالأبصار، وقد ذكر النحّاس هذا التوجيه، حيث قال بعد ذكره للقول بزيادة الباء: «وإن كان غير هذا القول أولى منه، وهو ما حكاه لنا علي بن سليمان عن محمد بن يزيد قال: تكون الباء متعلقة بالمصدر إذ كان الفعل دالا عليه ومأخوذا منه فعلى هذا يكون التقدير ذهابه بالأبصار أو إذهابه» (النحاس، 1988م، 142/3، 143).

وبعد عرض هذه التوجيهات لقراءة أبي جعفر المدنيّ يتبيّن أنّ حملها على أحدها أولى من الطعن فيها.

5. **قال تعالى: ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾** (الفرقان: 18).

قراءة الجمهور ببناء الفعل (نتّخذ) للمعلوم، وقرأ أبو جعفر ببنائه للمجهول (ابن الجزري، 333/2، الناشري، 1428هـ، ص378، الخطيب، 2002م، 331/6)[12].

اعترض بعض النحاة على هذه القراءة، ووجه الاعتراض أنّه يترتّب عليها زيادة (مِنْ) في المفعول الثاني (أولياء)، قال الزجّاج معلّلا اعتراضه على هذه القراءة: «وإنّما كانت خطأ لأنّ (مِنْ) إنّما يدخل في هذا الباب في الأسماء إذا كانت مَفْعُولَة أولاً، ولا تَدْخُل على مفعول الحال» (الزجاج، 1988م،60/4) وقال أبو حيّان أيضا: «وقيل: **﴿مِنْ أَوْلِيَاء﴾** هو [المفعول] الثاني، على زيادة (مِنْ)، وهذا لا يجوز عند أكثر النحويين، إنما يجوز دخولها زائدة على المفعول الأول بشرطه» (أبو حيان الأندلسي، 1993م، 448/6).

وممّن اعترض على قراءة أبي جعفر، أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر، الذيْن نقل عنهما النحّاس أنّهما لا يُجيزان قراءة أبي جعفر (النحاس، 1988م، 154/3)، قال الفرّاء في سياق حديثه عن قراءة أبي جعفر: «وهو على شذوذه وقلّة مَنْ قرأ به قد يجوز» (الفراء، 1983م، 264/2) وقال عنها

(11). البيت من الكامل وهو لعنترة، والشـــاهد فيه (شـــَرِبَتْ بماءِ) حيث جاءت الباء بمعنى (مِنْ) (الخطيب التبريزي، 1992م، ص163، ابن جنّي، 2000م، 144/1، يعقوب، 1999م 946/2).

(12). نسب بعض المفسّرين قراءة أبي جعفر هذه إلى ابن عامر أيضا، مثل الرازي في تفسيره، (الرازي، 1981م، 62/24) وفي ذلك نظر، فلم أجد هذه النسبة في كتب القراءات، مثل السبعة لابن مجاهد، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه، والحجّة للقرّاء السبعة للفارسي، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري، والإتحاف للدّمياطي، ممّا يدل على أنّ ابن عامر يَبعُد أنْ يكون قرأ بها.

الزجّاج: «وهذه القراءة عند أكثر النحويين خَطأ ... ولا وجه لهذه القِرَاءَةِ، إلّا أَنّ الفرَّاء أجازها على ضَعْفٍ ... ولا وجه عندنا لهذا ألبتَّةَ، لو جَاز هذا لجَازَ في: ﴿**فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ**﴾ (الحاقة: 47): ما أحَد عَنْه مِنْ حَاجِزِينَ، وهذا خطأ لا وَجْهَ له فاعْرِفه، فإنّ معرفةَ الخطأ فيه أَمْثل من القراءة، والقُرّاءُ كلّهم يُخَالفون هذا منه» (الزجاج، 1988، 60/4، 61) وفاضَلَ الطبريُّ بين قراءة الجمهور وقراءة أبي جعفر فقال: «وأولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب قراءة من قرأه بفتح النون» (الطبري، 249/19) وقال ابن عطية: «ويُضْعف هذه القراءة دخول (مِنْ) في قوله: ﴿**من أولياء**﴾» (ابن عطية، 2001م، 204/4) وقال العكبري بعد ذكره لقراءة أبي جعفر: «وهذا لا يَجوزُ عندَ أكثرِ النّحوِيّين» (العكبري، 2001م، 616/2) ووصف ابن هشام قراءة أبي جعفر بالشذوذ (ابن هشام، 2000م، 170/4).

وذهب كثير من النحاة إلى توجيه قراءة أبي جعفر، والدّفاع عنها، فقال الآلوسي رادًّا على مَنْ خطّأ قراءة أبي جعفر: «ولا يخفى عليك أنّ في الإقدام على القول بأنها خطأ أو ساقطة، مع روايتها عمّن سمعتَ من الأجلّة خطرا عظيما، ومنشأ ذلك الجهل، ومفاسده لا تحصى» (الآلوسي، 250/18).

وقال الطبريُّ موضّحا معنى قراءة أبي جعفر: «وأمّا الذين قرؤوا ذلك بضمّ النون، فإنّهم وجّهوا معنى الكلام إلى أنّ المعبودين في الدنيا إنّما تبرّؤوا إلى الله أن يكون كان لهم أنْ يُعبَدوا من دون الله» (الطبري، 248/19) وكذا ابنُ جنّي الذي قال عن ﴿**نُتَّخَذَ**﴾: «أمّا إذا ضُمّت النون، فإنّ قوله: ﴿**مِنْ أَوْلِيَاءَ**﴾ في موضع الحال، أي: ما كان ينبغي لنا أن نُتَّخذ من دونك أولياء، ودخلت (مِنْ) زائدة لمكان النفي، كقولك: اتّخذتُ زيدا وكيلا، فإنْ نفيتَ قلتَ: ما اتّخذتُ زيدًا من وكيل، وكذلك أعطيتُه درهما، وما أعطيتُه من درهم، وهذا في المفعول» (ابن جني، 1994م، 120/2) فيكون معنى الآية: ما ينبغي لنا أنْ يتخذونا من دونك أولياء، وابن جنّي بذلك يُجيز زيادة (مِنْ) في المفعول الثاني، وذكر ابن عادل الدمشقيّ أوجها في توجيه قراءة أبي جعفر فقال: «وفيه أوجه: أحدها: أنها [أي الفعل: نتّخذ] المتعدية لاثنين، فالأوّل: (هُمْ) ضمير الاثنين، والثاني: قوله: ﴿**مِنْ أَوْلِيَاءَ**﴾ و(مِنْ) للتبعيض، أي: ما كان ينبغي أن نتخذ بعض أولياء، قاله الزمخشري (الزمخشري، 1998م، 339/4) الثاني: أنَّ ﴿**مِنْ أَوْلِيَاءَ**﴾ هو المفعول الثاني – أيضاً – إلّا أنّ (مِنْ) مزيدة في المفعول الثاني، ... الثالث: أن يكون ﴿**مِنْ أَوْلِيَاءَ**﴾ في موضع الحال» (ابن عادل الدمشقي، 1998م، 497/14، 498) وذكر المرادي من مواضع زيادة (مِنْ) –الموضع الرابع– : الحال، ومثّل له بقراءة أبي جعفر (المرادي –ب–، 2001م، ص320).

وبعد، فقراءة أبي جعفر لها ما يُسوّغها، فلا ينبغي الطعن فيها، وغاية ما في الأمر أنْ يُقال: إنّها جاءت على لغة قليلة الاستعمال.

6. **قال تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾** (يس: 29).

قراءة الجمهور بنصب (صيحةً)، وقرأ أبو جعفر برفعها (ابن الجزري، 353/2، الناشري، 1428، ص 381، الخطيب، 2002م، 477/7).

على قراءة أبي جعفر تكون (كان) تامّة وفاعلها (صيحةٌ)، وقد فُصل بين الفعل وفاعله المؤنّث

بـ(إلّا)، وعلى رأي جمهور النحاة (ابن عقيل، 1988م، 433/1، الغلاييني، 1993م، 241/2) لا يجوز تأنيث الفعل في هذه الحالة إلّا في ضرورة الشعر، والعلّة عندهم أنّ الفاعل ليس الاسم المؤنّث بعد (إلّا) في الحقيقة، وإنّما هو بدل من الفاعل المُقدَّر قبل (إلّا)، ففي قولنا: ما قام إلّا زينب، يكون التقدير: ما قام أحدٌ إلّا زينب، قال ابن جنّي: «ولا يَقوى أنْ تقول: ما قامت إلّا هند، وإنّما المختار من ذلك: ما قام إلّا هند؛ وذلك أنّ الكلام محمول على معناه، أي: ما قام أحد إلّا هند، فلمّا كان هذا هو المراد المعتمد – ذُكِّر لفظ الفعل، إرادة له، وإيذانا به» (ابن جني، 1994م، 206/2، 207، وانظر: ابن هشام –أ– ، 113/2).

وبالتالي ذهب بعض النحاة إلى انتقاد قراءة أبي جعفر وتضعيفها، بل وإنكارها، قال أبو حاتم السجستاني: «ينبغي ألّا يجوز؛ لأنّه إنّماُ يقال: ما جاءني إلّا جاريتك، ولا يُقال: ما جاءتْني إلّا جاريتك؛ لأنّ المعنى: ما جاءني أحدٌ إلّا جاريتك، أي: فلو كان كما قرأ أبو جعفر لقال: (إنْ كان إلّا صيحةٌ واحدةٌ)» (النحاس، 1988م، 390/3) وقال الطبريّ: «وذُكِر عن أبي جعفر المدنيّ أنّه قرأه: ﴿**إلّا صيْحَةٌ وَاحِدَةٌ**﴾ –رفعًا– على أنّها مرفوعة بـ(كان)، ولا مضمر في (كان)، والصواب من القراءة في ذلك عندي النصب؛ لإجماع الحجّة على ذلك» (الطبري، 511/20) وقال ابن جنّي متحدّثا عن قراءة أبي جعفر: «في الرفع ضعف؛ لتأنيث الفعل، وهو قوله: (كانت)» (ابن جني، 1994م، 206/2) وقال أبو حيّان الأندلسي: «فأنكر أبو حاتم وكثير من النحويين هذه القراءة؛ بسبب لحوق تاء التأنيث» (أبو حيّان الأندلسي، 1993م، 317/7) وعلّق السمين الحلبي على قراءة أبي جعفر قائلا: «وكان ينبغي أَنْ لا تلْحق تاءُ التأنيث؛ للفصلِ بـ(إلّا)، بل الواجبُ في غير نُدورٍ واضطرارٍ حَذْفُ التاءِ، نحو: (ما قام إلّا هند)» (السمين الحلبي، 258/9).

وما منعه النحاة السابق ذكرهم من عدم جواز لحاق تاء التأنيث للفعل عند الفصل بينه وبين فاعله المؤنث بـ(إلّا)، قد أجازه نحاة آخرون، مثل النحّاس، حيث قال في سياق حديثه عن قراءة أبي جعفر: «لا يمتنع من هذا شيء، يُقال: ما جاءتْني إلّا جاريتُك؛ بمعنى: ما جاءتْني امرأةٌ أو جارية» (النحاس، 1988م، 390/3، 391) وكذا ابن مالك، الذي قال: «وبعض النحويين لا يُجيزون ثبوت التاء مع الفصل بـ(إلّا) إلّا في الشعر ... والصحيح جوازها في غير الشعر» (ابن مالك، 1990م، 114/2) وتابع النحّاسَ وابنَ مالك أيضا في هذا التجويز ابنُ هشام، فقال رادًّا على مَنْ لا يُجيز هذه المسألة: «وأمّا التأنيث المرجوح ففي مسألة واحدة، وهي أن يكون الفاعل مفصولا بـ(إلّا) كقولك: ما قام إلّا هند، فالتذكير هنا أرجح باعتبار المعنى؛ لأنّ التقدير ما قام أحد إلا هند، فالفاعل في الحقيقة مذكَّر، ويجوز التأنيث باعتبار ظاهر اللفظ ... والدليل على جوازه في النثر: قراءة بعضهم ﴿**إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةٌ وَاحِدَةٌ**﴾ برفع (صيحة) ... وزعم الأخفش أن التأنيث لا يجوز إلّا في الشعر، وهو محجوج بما ذكرنا» (ابن هشام –ب–، ص226، 227) وكذلك من المجوّزين: الأشمونيُّ، حيث قال معلّقا على مثال ابن مالك في ألفيّته (ما زكا إلّا فتاة ابن العلاء): «ويجوز: (ما زكتْ)؛ نظرا إلى اللفظ» (الأشموني، 1955م، 174/1) وكذلك من المجوّزين: السيوطي، حيث قال عن تأنيث الفعل في هذه المسألة: «وقيل ضرورة، لا يجوز في النثر، ورُدَّ بقراءة: ﴿**إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةٌ وَاحِدَةٌ**﴾ بالرفع» (السيوطي، 1998م، 294/3).

هذا وقد استدلّ هؤلاء النحاة على جواز التأنيث في هذه المسألة بقراءة أبي جعفر السابقة، وبقراءة أخرى مثلِها جاء فيها تأنيث الفعل الذي فُصِل عن فاعله المؤنّث بـ(إلّا)، وهي قوله تعالى: ﴿**فَأَصْبَحُوا لَا**

يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُم﴾ (الأحقاف: 25) حيث قرئ (تُرى)، وهي قراءة الحسن وأبي رجاء والجحدري وقتادة والأعمش (ابن جني، 1994م، 265/2، الدمياطي، 1998م، ص505، الخطيب، 2002م، 505/8) ومن الشواهد الشعرية التي جاءت موافقة لقراءة أبي جعفر:

طَوَى النَّحْزُ وَالأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا ** فَمَا بَقِيَتْ إلاَّ الضُّلوع الجَرَاشِعُ(13)

وقول الآخر :

مَا بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمٍ ** في حَرْبِنَا إلاَّ بَنَات العَمِّ (14)

فتُحمل إذن قراءة أبي جعفر على ما أجازه هؤلاء النحاة، وهذا أحد التوجيهات، والتوجيه الآخر لقراءة أبي جعفر أنْ يُقدَّر فاعل مؤنّث قبل (إلّا) فلا يكون هناك فصل بـ(إلّا)، فيكون تأنيث الفعل لا إشكال فيه، ويكون التقدير: ما وقعتْ عليهم عقوبةٌ إلّا صيحةٌ واحدةٌ، وهذا أشار إليه الزجّاج، ووصف قراءة أبي جعفر بقوله: «وهي جيّدة في العربية» (الزجاج،1988م، 284/4) وكذلك قال النحّاس: «والتقدير بالرفع في القراءة ما قاله أبو إسحاق [الزجّاج] قال: المعنى إن كانت عليهم صيحةٌ إلّا صيحة واحدة» (النحاس، 1988م، 391/3).

ولا شكّ أنّ حمل قراءة أبي جعفر على أحد التوجيهين السابقين أولى من الطعن فيها.

7. **قال تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾** (الجاثية: 14).

قرأ الجمهور (ليَجْزِيَ) بالبناء للمعلوم، وقرأ أبو جعفر المدنيّ (ليُجْزَى) بالبناء للمجهول (ابن الجزري، 372/2، الناشري، 1428هـ، ص384، الخطيب،2002م، 457/8) وبذلك يكون نائب الفاعل هو الجار والمجرور (بما)، مع وجود المفعول به (قومًا).

وقد اختلف النحاة في هذه المسألة (المبرد، 1994م،51/4، ابن جني، 397/1، العكبري، 1995م، 159/1-161، الرضي، 1996م، 219/1، أبو حيان الأندلسي، 1993م، 45/8، 46، ابن هشام –أ–، 149/2، ابن عقيل، 1988م، 462/1، الأشموني، 1955م، 184/1، الأزهري، 2000م، 429/1، السيوطي، 1998م، 520/1، 521، الصبّان، 97/2) فالبصريون ذهبوا إلى أنّه إذا وُجد بعد الفعل المبنيّ للمجهول مفعول به، ومصدر، وظرف وجارّ، ومجرور، تعيّن إقامة المفعول به مقام الفاعل لينوب عنه، ولا يجوز إقامة غير المفعول به مع وجوده، وما ورد مِنْ ذلك فهو شاذّ أو مؤوّل، قال ابن هشام: «وإقامة غير المفعول به مقامَه مع وجوده ممتنعة» (ابن هشام، 2000م، 609/6) وقال المرادي: «مذهب جمهور

(13). البيت من الطويل، وهو لذي الرمّة، والشاهد فيه (ما بقيت إلّا الضلوع) حيث أنّثَ الفعل مع فصله عن فاعله بـــ(إلّا) (ذو الرمّة، 1996م، ص447، ابن يعيش، 2001م، 68/2، يعقوب، 1999م، 527/1).

(14). هذا الرجز بلا نسبة، والشاهد فيه (ما بَرِئَتْ إلاَّ بَنَاتُ العَمِّ) حيث أنّثَ الفعل مع فصله عن فاعله بـ(إلّا) (ابن هشام –ب، ص 226، يعقوب، 1999م، 1265/3).

البصريين: أنه لا يجوز نيابة شيء منها [أي: شبه الجملة والمصدر] مع وجود المفعول به» (المرادي –أ–، 2001م، 607/2).

أمّا الكوفيون فذهبوا إلى جواز إقامة غير المفعول به مِنْ مصدر وظرف وجارّ ومجرور مع وجود المفعول به، تقدّم أو تأخّر، قال الأزهري: «أجاز الكوفيون أن ينوب غيرُ المفعول به مع وجوده مطلقًا؛ أي: من غير شرط، سواء تأخّر النائب عن المفعول به أو تقدم عليه» (الأزهري، 2000م، 429/1).

وتبع ابن مالك الكوفيين، حيث قال عن مذهبهم: «وبقولهم أقول؛ إذ لا مانع مِنْ ذلك مع أنّه وارد عن العرب» (ابن مالك، 1990م، 128/2) وقال في كافيته مشيرا إلى قراءة أبي جعفر:

ولا ينوبُ بعضُ هذي إنْ وُجِدْ ** في اللفظِ مَفعولٌ بهِ وقدْ يَرِدْ

كقول بعض الفصحاء منشدا ** لم يُعنَ بالعلياءِ إلّا سيدا

ومثلُ ذا –أيضا– (ليُجزَى قَومًا) ** فاصدعْ بحقٍّ وتَوَقَّ اللّوْما

(ابن مالك، 1982م، 607/2).

وذهب الأخفش إلى التوسّط في هذه المسألة، ورأى أنّه إذا تقدّم المفعول به على غيره من مصدر وظرف وجارّ ومجرور، وجب إقامتُه نائبا عن الفاعل، وإنْ تأخّر عن غيره ممّا سبق جاز إقامة كلّ واحد ممّا سبق ليكون نائبا عن الفاعل، وقد نقل السيوطي «أنّ الأخفش شرط في جواز ذلك تأخّر المفعول به في اللفظ فإنْ تقدّم على المصدر أو الظرف لم يجز إلّا إقامة المفعول به» (السيوطي، 1998م، 521/1).

وبناء على مذهب البصريين ذهب بعض النحاة إلى رمي قراءة أبي جعفر باللحن والوهم؛ لأنّه – على حسب مذهبهم– يجب أن يكون (قوما) مرفوعا لا منصوبا؛ لأنّه يتعيّن أنْ يكون نائب الفاعل، قال أبو عمرو بن العلاء عن قراءة أبي جعفر: «وهو لحن ظاهر» (الثعلبي، 2002م، 360/8) وقال الفرّاء: «وقد قرأ بعض القرّاء فيما ذُكر لي: ﴿**لِيُجْزَى قَوْمًا**﴾، وهو في الظاهر لحن» (الفراء، 1983م، 46/3) وقال الطبري: «وذُكر عن أبي جعفر القارئ أنه كان يقرؤه: ﴿**لِيُجْزَى قَوْمًا**﴾ على مذهب ما لم يسمّ فاعله، وهو على مذهب كلام العرب لحن» (الطبري، 68/22) ووصفها العكبري بالضعف (العكبري، 1995م، 160/1، 161).

إلّا أنّ نحاة آخرين وجّهوا قراءة أبي جعفر بعدّة توجيهات ودافعوا عنها، فممّن دافع عن قراءة أبي جعفر أبو حيّان الأندلسي الذي أشار إلى جواز قراءة أبي جعفر وأنّها حجّة فقال: «وفيه حجّة لمن أجاز بناء الفعل للمفعول، على أن يقام المجرور، وهو (بما) وينصب المفعول به الصريح وهو (قومًا)؛ ونظيره: ضُرِب بسوط زيداً» (أبو حيان الأندلسي، 1993م، 45/8).

كما وُجّهتْ قراءة أبي جعفر بتوجيهات أخرى منها:

التوجيه الأول: أن يكون بناء الفعل للمصدر؛ فيكون نائب الفاعل هو ضمير المصدر، والتقدير: ليُجزى

الجزاءُ قومًا، فناب ضمير المصدر عن الفاعل ويكون (قومًا) مفعولاً به، قال الكسائي: «وهذه: ليُجزى الجزاءُ قوماً» (الثعلبي، 2002م، 360/8، القرطبي، 2006م، 152/19)) وقريبا من ذلك وجهها الفرّاء فقال: «فإن كان أضمر في (يُجزَى) فعلا يقع به الرفع كما تقول: أُعطيَ ثوبا، ليُجزى ذلك الجزاءُ قوما، فهو وجه» (الفراء، 1983م، 46/3).

التوجيه الثاني: أن يكون التقدير: ليُجزَى الخيرُ قوما، وهو ما ذكره العكبري حين قال: «وفيه وجهان: أحدهما وهو الجيّد، أنْ يكون التقدير: ليُجزَى الخيرُ قومًا، على أن (الخير) مفعول به في الأصل، كقولك: جزاك الله خيرا، وإقامة المفعول الثاني مقام الفاعل جائزة» (العكبري، 2002م، 710/2، السمين الحلبي، 645/9) فعلى هذا يكون أصل الكلام: ليَجزي الله الخيرَ قومًا، فناب المفعول الأول عن الفاعل.

التوجيه الثالث: ذكره أبو حيّان فقال: «لكنْ يُتأوّل على أنْ يُنصَب بفعل محذوف تقديره: يجزي قوماً، فيكون جملتان، إحداهما: ليجزى الجزاء قوماً، والأخرى: يجزيه قوماً» (أبو حيان الأندلسي، 1993م، 46/8).

التوجيه الرابع: ذكره ابن هشام حيث قال: «ويحتمل أنْ يكون القائم مقام الفاعل ضميرا مستترا في الفعل، عائدا على الغفران المفهوم من قوله تعالى: ﴿**قل للذين آمنوا يغفروا**﴾ أي: ليجزى الغفرانُ قوما، وإنّما أُقيم المفعول به، غاية ما فيه، أنّه المفعول الثاني وذلك جائز» (ابن هشام، 1990م، ص190) فأصل الكلام: ليَجزيَ اللهُ قومًا الغفرانَ، فناب المفعول الثاني عن الفاعل.

هذا وقد وردتْ قراءات قرآنية وشواهد شعرية مماثلة لقراءة أبي جعفر، من ذلك قراءة ابن عامر وأبي بكر عن عاصم: ﴿**وَكَذَلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِين**﴾ (الأنبياء: 88) حيث قرآ (نُجِّي) بالبناء للمجهول (ابن مجاهد، 1972م، ص430، ابن الجزري، 324/2، الخطيب، 2002م، 48/6) فيكون المفعول به (المؤمنين) باقيا على حاله ولم ينبْ عن الفاعل.

ومن ذلك أيضا قراءة أخرى لأبي جعفر في قوله تعالى: ﴿**ويُخْرَجُ لَهُ كِتَابًا**﴾ (الإسراء: 13) ببناء الفعل للمجهول ونصب (كتابا)- وقرأ بها أيضا شيبة وابن السميفع (ابن خالويه، ص79، ابن الجزري، 306/2، الخطيب، 26/5، 27).

ومن الشواهد الشعرية المماثلة لقراءة أبي جعفر قول الشاعر:

لم يُعنَ بالعلْياءِ إلّا سيّدا ** ولا شَفَى ذا الغَيِّ إلّا ذُو هُدَى[15]

وقول آخر:

(15). البيتان من الرجز المشطور، ونسبا لرؤبة، وهما ليسا في ديوانه وإنما في زيادات الديوان، والشاهد (لم يُعن بالعلياء إلا سيدا) حيث ناب الجار والمجرور (بالعلياء) عن الفاعل، مع وجود المفعول به في الكلام وهو (سيدا) (ابن عقيل، 1988م، 462/1، يعقوب، 1999م، 1143/3).

ولوْ وَلدتْ قُفيرة جَرْوَ كلبٍ ** لسُبّ بذلك الجَرْوِ الكِلابا[16]

وبالتالي ما كان ينبغي الطعن في قراءة أبي جعفر المدنيّ؛ لأنّه يمكن حملها على إحدى التوجيهات المذكورة آنفا، أو حملها على مذهب الكوفيين الذين أجازوا نيابة غير المفعول مع وجوده، ومذهبهم يستند إلى عدّة أدلّة من السماع كما أوردت آنفا، يُضاف إلى ذلك أنّ مذهب الكوفيين فيه سعة، وهذا يتوافق مع سعة العربية، فلا تضييق، وقال صاحب معجم القراءات بعد ذكره لقراءة أبي جعفر، وتأييده لها بإيراده قراءة أخرى مماثلة لها: «فهي قراءة تُقوّي قراءة أخرى، وعلى النحويين أنْ يَسدّوا ثغرة في هذا الباب بهذه القراءات وأمثالها» (الخطيب، 2002م، 457/8).

الخاتمة:

- القراءات التي انفرد بها أبو جعفر المدنيّ عن باقي القرّاء العشرة لها أوجه في العربية تُحمَل عليها، بل لها ما يؤيدها مِنْ كلام العرب، كما تمّ التوضيح في ثنايا البحث، وبالتالي لا مسوّغ للطعن فيها.
- قراءة أبي جعفر لها قيمتها ومكانتها العالية، ولا أدلّ على ذلك من استدلال بعض النحاة الكبار بها في إجازة وجوه في الكلام منعها بعض النحاة؛ ومن ذلك استدلال ابن هشام والسيوطي على جواز تأنيث الفعل الذي فُصل بينه وبين فاعله المؤنّث بـ(إلّا)، بقراءة أبي جعفر، كما في المسألة السادسة، وكذا استدلال السمين الحلبي على جواز بناء المنادى المضاف على الضم وحرف النداء والمضاف إليه محذوفان، بقراءة أبي جعفر كما في المسألة الثالثة، وكذا استدلال ابن مالك وأبي حيّان الأندلسي على جواز إنابة غير المفعول به –مع وجوده– عن الفاعل، بقراءة أبي جعفر كما في المسألة الأخيرة.
- القراءات التي انفرد بها أبو جعفر المدنيّ عن العشرة لا تُناقض القراءات الأخرى، بل تضيف معاني أخرى إلى النص القرآني، ممّا يزيد في إثراء اللغة.
- خطّأ بعض النحاة الكبار بعض القراءات القرآنية، التي انفرد بها أبو جعفر المدنيّ إذا خالفت تلك القراءاتُ قواعدَهم وأقيستَهم، ورموها بالرداءة والقبح واللحن والضعف، ومن أولئك النحاة: أبو عمرو ابن العلاء، والفرّاء، وأبو حاتم، والطبري، والزجّاج، والنحّاس، وابن جنّي، والزمخشري، وابن عطيّة، والعُكبري، وذهب نحاة آخرون إلى توجيهها مثل: ابن مالك، وأبي حيّان الأندلسي، والسمين الحلبي، وابن عادل الدمشقي، والسيوطي، والآلوسي، وغيرهم، وذاك الذي ينبغي.
- تخطئة القراءة لمجرّد مخالفتها قواعدَ النحاة وأقيستَهم، منهجٌ بعيد عن الصواب، والأقرب إلى اللغة هو ارتضاء تلك القراءة ما دامتْ صحيحة السند، وتوجيهُها التوجيه المناسب، ولا بأس بأنْ تُوصَف بعد ذلك بقلّة ورودها في كلام العرب.
- القراءات القرآنية العشرية تُعدّ مصدرا مهمّا من مصادر الاستشهاد والاحتجاج اللغوي، ومن الشواهد

(16). البيت من الوافر، ونُسب لجرير ولم أعثر عليه في ديوانه، والشاهد (لسُبّ بذلك الجرو الكلابا) حيث ناب الجارّ والمجرور (بذلك) عن الفاعل مع وجود المفعول به وهو (الكلابا). (البغدادي، 1997م، 337/1، 338، يعقوب، 1999م، 35/1).

المهمّة التي يجب العناية بها.

- يُعدّ علم النحو من أهمّ العلوم في توجيه القراءات القرآنية سبعية كانت، أم عشرية، أم فوق ذلك.

المصادر والمراجع:

ابن أبي ربيعة، عمر، (1996م)، ديوان عمر ابن أبي ربيعة، تح: فايز محمد، ط3، بيروت، دار الكتاب العربي.

ابن الأنباري، (د.ت)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الفكر.

ابن الجزري، محمد بن أحمد، (1999م)، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن الجزري، محمد بن أحمد، (2006م)، غاية النهاية في طبقات القرّاء، تح: ج.برجستراسر، ط1، بيروت، دار الكتب العلية.

ابن الجزري، محمد بن أحمد، (د.ت)، النشر في القراءات العشر، تصحيح ومراجعة علي الضباع، بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن الجوزي، (1984م)، زاد المسير في علم التفسير، ط3، المكتب الإسلامي.

ابن العماد الحنبلي، (1986م)، شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب، تح: محمود الأرناؤوط، ط1، دمشق-بيروت، دار ابن كثير.

ابن بلبان، علاء الدين علي، (1993م)، صحيح بن حبان بترتيب ابن بلبان، تح: شعيب الأرنؤوط، ط2، بيروت، مؤسسة الرسالة.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان الموصلي، (د.ت) الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، (1994م)، المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي النجدي وآخرَين، القاهرة، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، (2000م)، سرّ صناعة الإعراب، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد، (1992م)، إعراب القراءات السبع وعللها، تح: عبدالرحمن العثيمين، ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد، (1999م)، الحجّة في القراءات السبع، تح: أحمد المزيدي، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد، (د.ت)، مختصر في شواذّ القرآن من كتاب البديع، القاهرة، مكتبة المتنبي.

ابن خلّكان، أبو العبّاس أحمد بن محمد، (د.ت)، وفيات الأعيان، تح: إحسان عبّاس، بيروت، دار صادر.

ابن سعد، (1408هـ)، الطبقات الكبرى (القسم المتمّم لتابعي أهل المدينة ومَن بعدهم)، تح: زياد منصور، ط2،

المدينة المنوّرة، مكتبة العلوم والحكم.

ابن عادل الدمشقي، (1998م)، اللباب في علوم الكتاب، تح: عادل عبدالموجود وآخرِين، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن عطية، عبد الحق بن غالب الأندلسي، (2001م)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشافي، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله الهمذاني، (1988م)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين، ط2، بيروت، المكتبة العصرية.

ابن قتيبة (أ)، أبو محمد عبد الله بن مسلم، (د.ت)، أدب الكاتب، تح: محمّد الدالي، بيروت، مؤسّسة الرسالة.

ابن قتيبة (ب)، أبو محمد عبد الله بن مسلم، (د.ت) تأويل مشكل القرآن، تح: إبراهيم شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن مالك، أبو عبدالله محمد جمال الدين، (1982م)، شرح الكافية الشافية، تح: عبدالمنعم هريدي، ط1، السعودية، دار المأمون للتراث.

ابن مالك، أبو عبدالله محمد جمال الدين، (1990م)، شرح التسهيل، تح عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي، ط1، مصر، هجر للطباعة.

ابن مجاهد، (1972م)، السبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف.

ابن هشام (أ)، أبو محمد عبدالله الأنصاري، (د.ت)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية.

ابن هشام، (ب)، أبو محمد عبدالله الأنصاري، (د.ت)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: عبدالغني الدقر، سوريا، الشركة المتحدة للتوزيع.

ابن هشام، 1990م، شرح قطر الندى، تح: محمد محيي الدين، ط1، دمشق، دار الخير.

ابن هشام، أبو محمد عبدالله الأنصاري، (2000م)، مغني اللبيب، تح: عبداللطيف الخطيب، ط1، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

ابن يعيش، موفّق الدين أبو البقاء يعيش بن علي، (2001م)، شرح المفصّل، تح: إميل يعقوب، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، (1993م)، البحر المحيط في التفسير، تح: عادل أحمد عبد الموجود وآخرِين، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.

أبو داود، سنن أبي داود، تح: محمد محيي الدين، بيروت، المكتبة العصرية.

الأزهري، خالد بن عبدالله، (2000م)، شرح التصريح على التوضيح، تح: محمد عيون السود، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.

الأشموني، علي بن محمد، (1955م) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، بيروت، دار الكتاب العربي.

الأعشى، (د.ت)، ديوان الأعشى، شرح وتعليق: محمد حسين، مصر، مكتبة الآداب.

الألباني، محمد ناصر الدين، (1995م)، سلسلة الأحاديث الصحيحة، ط1، الرياض، مكتبة المعارف.

الآلوسي، شهاب الدين، (د.ت)، روح المعاني، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

البغدادي، عبد القادر بن عمر، (1997م)، خزانة الأدب، تح: عبد السلام هارون، ط4، القاهرة، مكتبة الخانجي.

الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد، (2002م)، الكشف والبيان، تح: أبو محمد بن عاشور، ط1، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

الخطيب التبريزي، (1992م)، شرح ديوان عنترة، تح: مجيد طراد، ط1، بيروت، دار الكتاب العربي.

الخطيب، عبد اللطيف، (2002م)، معجم القراءات، ط1، دمشق، دار سعد الدين.

الخفاجي، شهاب الدين، (د.ت)، حاشيةُ الشِّهَابِ على تفسير البَيضَاوِي، بيروت، دار صادر.

الدمياطي، شهاب الدين أحمد بن محمد، (1998م)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، وضع حواشيه: أنس مهرة، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.

الذهبي، شمس الدين، (1982م)، سير أعلام النبلاء، تح: شعيب الأرنؤوط، ط2، بيروت، مؤسّسة الرسالة.

الذهبي، شمس الدين، (1985م)، العِبَر في خبر مَن غبر، تح: محمد السعيد، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.

الذهبي، شمس الدين، (1995م)، معرفة القرّاء الكبار، تح: طيار قولاج، استانبول.

ذو الرمّة، (1996م)، ديوان ذي الرمّة شرح التبريزي، تح: مجيد طراد، ط2، بيروت، دار الكتاب العربي.

الرازي، محمد فخر الدين، (1981م)، تفسير الفخر الرازي، ط1، بيروت، دار الفكر.

الراعي النميري، (1980م)، ديوان الراعي النميري، تح: راينهرت فايبرت، بيروت، المعهد الألماني.

الرضيّ، (1996م)، شرح الرضيّ على الكافية، تح: يوسف عمر، ط2، ليبيا، منشورات جامعة قار يونس.

الزجّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، (1988م)، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل شلبي، ط1، بيروت، عالم الكتب.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، (1998م)، الكشّاف، تح: عادل عبدالموجود وعلي معوّض، ط1، الرياض، مكتبة العبيكان.

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، (د.ت)، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخراط، دمشق، دار القلم.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قَنبر، (1988م)، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ط3، القاهرة، مكتبة الخانجي.

السيوطي، جلال الدين، (1998م)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.

الصبَّان، محمد بن علي، (د.ت)، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تح: طه عبدالرؤوف، القاهرة، المكتبة التوفيقية،.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، (د.ت)، تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تح: محمود شاكر، ط2، القاهرة، مكتبة ابن تيمية.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، (1995م)، اللباب في علل البناء والإعراب، تح: غازي طليمات، ط1، بيروت، دار الفكر المعاصر.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، (1996م)، إعراب القراءات الشواذّ، تح: محمد عزوز، ط1، بيروت، عالم الكتب.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، (2001م)، التبيان في إعراب القرآن، تح: سعد الفقي، ط1، مصر، دار اليقين.

الغلاييني، مصطفى، (1993م)، جامع الدروس العربية، ط28، بيروت، المكتبة العصرية.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، (1984م)، الحجّة للقرّاء السبعة، تح: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، ط1، دمشق، دار المأمون للتراث.

الفرّاء، أبو زكرياء يحيى بن زياد، (1983م)، معاني القرآن، ط3، بيروت، عالم الكتب.

القرطبي، أبو عبدالله، (2006م)، الجامع لأحكام القرآن، تح: عبدالله عبدالمحسن التركي، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة.

القونوي، عصام الدين إسماعيل الحنفي، (2001م)، حاشية القونوي على تفسير البيضاوي، ضبط وتصحيح: عبدالله محمود، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (1994م)، المقتضب، تح محمد عضيمة، ط3، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

المرادي، الحسن بن قاسم (أ)، (2001م)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبدالرحمن علي، ط1، القاهرة، دار الفكر العربي.

المرادي، الحسن بن قاسم (ب)، (2001م)، الجنى الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.

النابغة الذبياني، (د.ت)، ديوان النابغة الذبياني، تح: محمّد أبو الفضل، القاهرة، دار المعارف.

الناشري، عثمان بن عمر، (1428هـ)، الشمعة في انفراد الثلاثة عن السبعة، منشور في مجلّة معهد الإمام الشاطبي، العدد الرابع، ذو الحجة، تح: إياد سالم ويعقوب أحمد.

النحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، (1988م)، إعراب القرآن، تح زهير غازي زاهد، ط3، بيروت، عالم الكتب.

يعقوب، إميل بديع، (1999م) المعجم المفصَّل في شواهد النحو الشعرية، ط3، بيروت، دار الكتب العلمية.